

الإشكالية

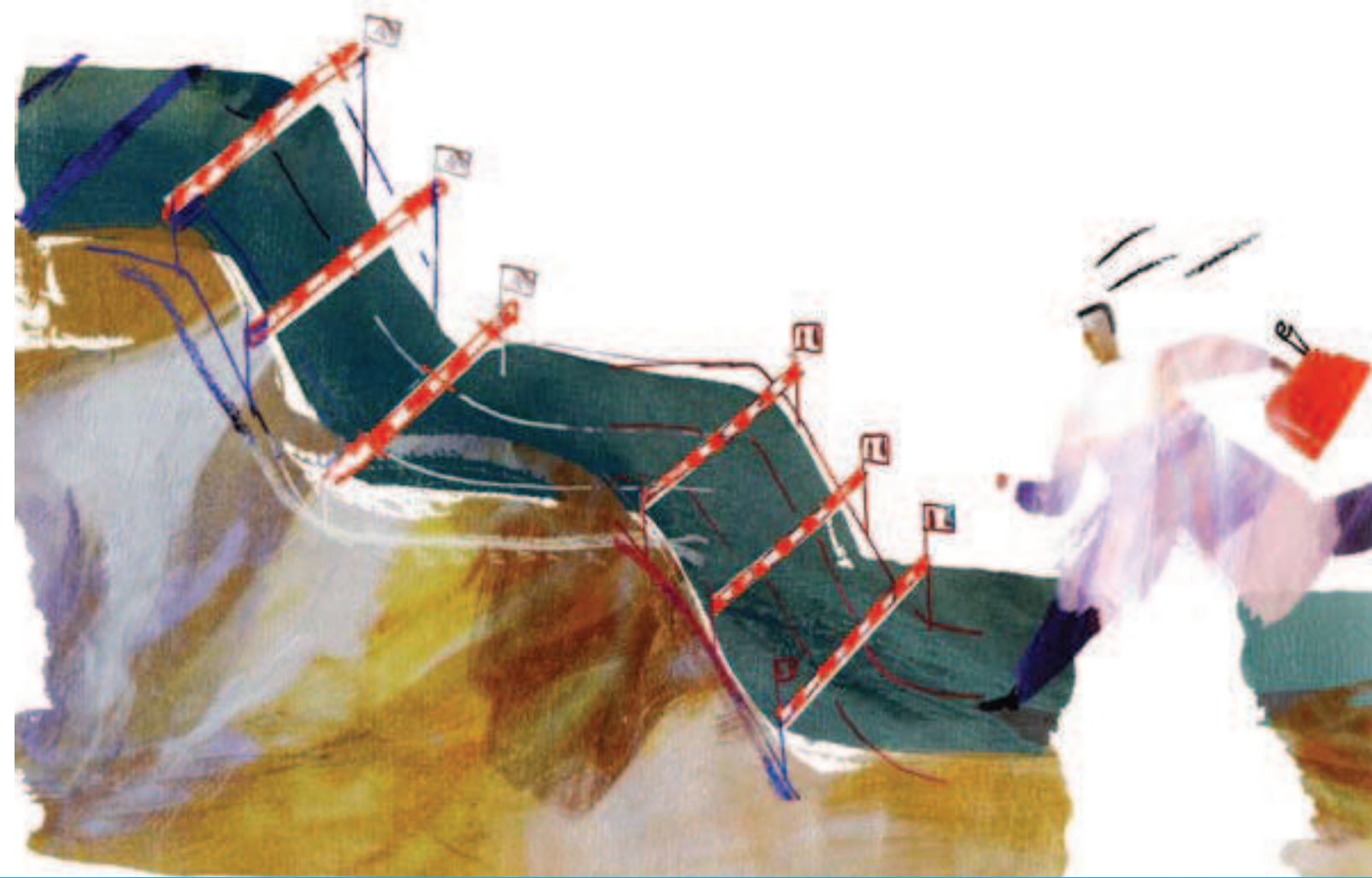
الجامعة هي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ووسيلة أساسية للتنمية الثقافية والعلمية، تكون الضرد علميا وتعد إطارات في مختلف تخصصات العلوم لتلبية الحاجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المدرجة في خطط تنمية مجتمع ما. ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي باعتباره أساسا للجامعات⁽¹⁾. وقد خلف الاستعمار الفرنسي للجزائر المستقلة نظاما تعليميا فرنسيا وأراد المسيرون آنذاك جعل الجامعة جزائرية حاملة لشعار الثورة الثقافية، لكنهم واجهوا مشكل غياب الإطارات العلمية الجزائرية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف مما حتم وضع إستراتيجية لإصلاح التعليم العالي وتأسيس العلاقة بين الجامعة والبحث لخدمة المجتمع العصري.

باختصار هدف هذا الإصلاح إلى جعل الجامعة الجزائرية جزائرية الروح وما دامت الإستراتيجية العامة لم تستطع تطبيق هذه الفكرة فلم يصل الإصلاح إلى هدفه ونتيجة ذلك يتبين أن مشكل المحلية كان مطروحا منذ البداية، لكن سرعة التغيرات العالمية زادت من حدته فأصبحت الجامعة الجزائرية تواجه تحدي الاستقرار والتكيف وحتى تصل إلى هذا اعتمدت الأنظمة العالمية بما فيها نظام التعليم العالي وفي ظل هذا الوضع برز من جديد مشكل محلية التكوين أين أصبحت الجامعة تواجه التحديات الداخلية التي تفرضها خصوصية المجتمع واحتياجاته - باعتبارها وجدت لتلبيتها - ومن جهة أخرى فهي تواجه تحدي العالمية - من خلال الضغوطات المفروضة - فمن التحديات الداخلية نجد أن الجامعة الجزائرية لم تستطع التنسيق بين مردودها الكمي والكيفي مما انعكس على سوق العمل، فقد عرف آلاف الطلبة المتخرجين مشكل البطالة، كما أنها لم تراعي احتياجات المجتمع من خلال التخصصات المدرسة، فهناك تخصصات غير مفيدة من الناحية التطبيقية في الوضعية الحالية للمجتمع، حيث يتخرج الطالب بشهادة غير معترف بها في سوق العمل مع مشكل اللغة الذي لا يزال يطرح نفسه دائما، إذ يتكون الطالب باللغة العربية بينما لا تزال المؤسسات تعتمد اللغة الفرنسية كما أن البحث العلمي بقي معزولا عن سيرورة التنمية، فالمواضيع المعالجة في هذا الإطار اتصفت بالأكاديمية عوض أن تنبع من مشاكل واحتياجات المجتمع الجزائري. وقد أثرت هذه الوضعية أيضا على دور الأستاذ الباحث الذي لا يزال يفترق لقانون واضح في هذا الإطار. ومن خلال الربط بين كل من إستراتيجية، الموارد البشرية والمجتمع، نجد أن كل مجتمع ينتج جامعاته انطلاقا من احتياجاته (المحلية) وتعمل الجامعة على تكيف التكوين والبحث حسب هذه المتطلبات في حين تضع الإستراتيجية خططا من أجل تطوير كل منهما.

فمن خلال نظام (LMD) هل تستجيب الجامعة الجزائرية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

وما هي انعكاسات هذا النظام على مردود التعليم العالي والبحث العلمي؟ هل يدمج هذا النظام الموارد البشرية (من أساتذة وطلبة) في عالم الإنتاج من خلال قانون العرض والطلب؟

الجامعة الجزائرية بين رهانات خصوصية المجتمع و عامية المعرفة



مسالك أمينة

أستاذة مساعدة قسم علم الاجتماع
والديموغرافيا - جامعة سعد دحلب، البليلة

إعداد الأستاذتين

مامري جميلة / أستاذة مساعدة
قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر

أولاً: الجامعة الجزائرية من خلال الإصلاحات: إن الوضعية التي تعرفها الجامعة الجزائرية حالياً هي نتيجة لسيرورة من الوقائع التي ترجع إلى نشأتها ومختلف التغيرات المؤثرة فيها، مما أدى إلى ذكر التطور التاريخي الذي عرفته حتى نستطيع أن نقوم بتشخيص فعلي لهذه المؤسسة.

1 - نبذة تاريخية عن نشأة الجامعة الجزائرية

أسست الجامعة الجزائرية من طرف الاستعمار الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية، وطوال عهد الاستعمار لم يكن مسموحاً للجزائريين الانضمام إليها سوى لقلّة منهم، وبعد الاستقلال قامت السلطات الجزائرية بتوقيع عهد شراكة علمية مع الحكومة الفرنسية، مما أنتج مجلس البحث العلمي سنة 1963 تحت وصاية السلطات الفرنسية التي بقيت تسيّر مؤسسات البحث التي كانت قائمة آنذاك، مع الإشارة إلى أن رئيس المجلس العلمي كان جزائرياً، والمجلس الإداري كان يتضمن أعضاء جزائريين وفرنسيين، بينما كانت مسؤوليّة اتخاذ القرارات لاسيما المالية منها تعود للجانب الفرنسي.

وقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة تنموية شاملة بهدف تحقيق مجمع اشتراكي عصري، وقد أخذ التصنيع الجانب الأوفر في هذه السياسة من خلال ما ورد في الميثاق الوطني والدستور والمخططات التنموية⁽²⁾ ذات مختلف الأبعاد الاجتماعية (تحسين مستوى المعيشة، توفير الخدمات الصحية) والسياسة المتمثلة في الديمقراطية والاقتصادية باعتبارها مجتمع صناعي. أما الجانب الثقافي فهدف إلى ترسيخ العروبة بالمفهوم الإسلامي وإعادة الاعتبار إلى اللغة العربية وديمقراطية التعليم وهي نفس مبادئ الإصلاح الذي عرفه نظام التعليم العالي، في إطار البعد العلمي الذي ورد كهدف صريح في بنود الميثاق من أجل التناول العلمي للقضايا المطروحة. فإلى أي مدى تجسد هذا المطلب في الميدان؟ وستتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق إلى الإصلاحات القائمة في هذا المجال وتقييمها.

2 - الجامعة الجزائرية وعمليات الإصلاح

قبل التطرق إلى الإصلاحات سنعرض أهم وظائف وأهداف الجامعة عموماً، حتى يتسنى لنا تقييم عمليات الإصلاح طبقاً لهذه الأخيرة، ومدى مواكبتها للتغيرات الحاصلة داخل المجتمع.

أ - وظائف الجامعة:

لكل جامعة ثلاثة وظائف أساسية في إطار المجتمع وهي:

- نشر المعارف

- إدماج قسم من الشباب في الإطار العام للمجتمع

- إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي.

وبهذا تساهم وظيفة الجامعة في خلق حفل ثقافي للمجتمع، والمظهر الأكثر أهمية لهذه الوظيفة هي تكوين نموذج المعرفة، لأنه لا يمكن للجامعة أن تبقى غريبة ومعزولة عن البحوث والنقاشات العلمية الكفيلة بخلق هذه النماذج المعرفية.⁽³⁾

ب - أهداف الجامعة

تهدف الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاثة أهداف أساسية هي:

- تحقيق تكوين علمي عالي ومهني للمتخرجين.

- خلق نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع، من خلال ما تقدمه من إنتاج للمعارف والعلوم.

- تنظيم التغير الحاصل في المجتمع.⁽⁴⁾

وعودة إلى السيرورة التاريخية للجامعة الجزائرية التي عرفت في نهاية الستينيات تحولات حسب التركيبات الاجتماعية الجديدة وتغير توقعات المطالبين من مختلف المستويات، لعدم قدرة التعليم العالي التقليدي مسايرتها، من خلال وضع وظائفها وأهدافها لمراجعة وإعادة النظر في مردوديتها في المجتمع انطلاقاً من المتطلبات الجديدة التي تبرز، وبهذا تسجل مشاريع إصلاحات التعليم من أجل إعادة التكييف مع تطور القوى الإنتاجية.

وقد شهدت الجامعة الجزائرية أهم إصلاح سنة 1971 بهدف تكوين أكبر عدد من الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية ملتزمين بالإيديولوجيا والثقافة الوطنية بأقل تكلفة ممكنة.⁽⁵⁾

إصلاح فترة 1971-1979

في سنة 1971 تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبهذا تم تأسيس العلاقة بين الجامعة والبحث. عن طريق تكييف العلم من أجل تحقيق العدالة والتكافؤ لصالح الجميع، وتزويد الطلاب بالثقافة التي تجعلهم قادرين على فهم قضايا مجتمعهم كما تعمل على النهوض بالبحث العلمي بإنشاء معاهد خاصة، وربط المناهج الدراسية بالمجتمع،⁽⁶⁾ وهذا ما نادى به وزير التعليم العالي آنذاك السيد محمد الصديق بن يحيى في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 23 جويلية 1971. أين أعطى الخطوط العريضة لعملية الإصلاح الذي يتم من خلال خلق اعتراف متبادل بين المجتمع وجامعته ولم تتردد الدولة الجزائرية في تخصيص الاعتمادات المالية الضرورية لصالح التعليم.⁽⁷⁾

وبهذا هدف إصلاح 1971 إلى تحطيم الهياكل التقليدية وإدراك الجامعة في خضم الحقائق الوطنية، بعد سلسلة الإضرابات والمظاهرات التي عرفتها بدءاً بمظاهرات فيفري 1968، ديسمبر 1970 وبداية جانفي 1971. فاتبعت الجزائر سياسة التقليل من مركزية التكوين والإصلاح الشامل لنظام التكوين في التعليم العالي، المرتكز حول

المجتمع، وجب ترتيبه في أعلى السلم الهرمي في البلدان التي عرفت مشاكل مثل مجتمعنا حيث «احتل فيه القطاع التعليمي سنة 1989 ثاني مركز لميزانية السلطة بعد قطاع الدفاع وتبعت الدراسات العليا نفس التطور».⁽¹²⁾

فترة التسمينات

عرفت هذه الفترة نفس الوضعية القائمة سابقاً وبرزت عدة مشاكل كالتزايد المستمر لعدد الطلبة وما نجم عنه من قصور في قطاع الخدمات الجامعية من سكن ونقل وإطعام مما استوجب مواصلة الإصلاحات، فقد جاء في وثيقة خاصة بتطوير المنظومة التربوية الوطنية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة لسنة 1997 في المحاور الخاص بالتعليم العالي انشغال الجزائر بمصير جامعتها وقد تجسد هذا الانشغال في بعض التوصيات تخص: تعزيز الهياكل القاعدية التربوية من استيعاب العدد المتزايد للطلبة وتطبيق تسيير تربوي متكامل مع رفع المخصصات الممنوحة لكل طالب

- وضع سياسة لتوظيف أساتذة جدد، وتكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة

- العمل على تحقيق توافق بين التكوين الجامعي وحاجات سوق العمل.⁽¹³⁾

سنة فيما بعد أي عام 1998 تثمر هذه التوصيات عن تعديل المرسوم رقم 544-83 المؤرخ في سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة فيأتي التعديل بإلغاء نضام المعاهد وإحلال مكانه نظام الكليات.

وما زالت الجامعة الجزائرية إلى يومنا هذا تعرف نفس المشاكل التي لا تستطيع تجاوزها إلا من خلال عملية تقييمية للإصلاحات المذكورة التي هدفت إلى تعديل البرامج لاجتناب اللاتوازن بين مواد المدرسة حتى يصبح التعليم مندمجاً. وكما بيننا فقد تابعت حملة الإصلاحات التي تمس كافة النشاطات انطلاقاً من العلاقة التي تربط بين التطور العلمي

- التقني والتطور الاقتصادي الذي أخذ سيرورة سريعة مع سياسة التصنيع. لكن بذور التناقض بارزة في شروط إنتاج نصوص الإصلاح للأساتذة والطلبة بدأ من أن النص الذي يريد إحداث القطيعة مع النسق الموروث من طرف الاستعمار أنتج خارج الفئة الجامعية من طرف مستشارين أجنبى ثم أن المشروع الجزائري تأثر بقانون التوجيه لـ EDGAR FAURE في قضية التربية والثقافة في لب المسألة الاجتماعية.⁽¹⁴⁾

إضافة إلى انعدام سياسة وطنية للجامعة فيما يتعلق بعملية الجزارة وإعادة تركيب علاقات المشاركة مع الخارج في إطار البرامج التعليمية، ولم تأخذ الإجراءات الملموسة لتغيير النسق الجامعي من أجل ربطه مع عالم الشغل، مع انعدام الجانب الاجتماعي في طريقة معالجة المشاكل

المحاور التالية:

- تنوع وتكثيف شعب التكوين

- مضاعفة عدد المؤسسات الجامعية مع إعادة توزيعها جغرافياً

- جزارة ورفع المستوى التعليمي للسلك التعليمي

- النهوض باللغة الوطنية.⁽⁸⁾

وتم في هذه المرحلة إلغاء نظام الكليات لصالح نظام المعاهد ذات الاستقلالية المالية والإدارية والتخصص العلمي بهدف إدماج الأساتذة في عملية تسيير هذه المعاهد، فأخذوا على عاتقهم المشاكل المتعلقة بالمدرجات المخابر، الأقسام، المكتبات وتوفير طرق بيداغوجية، والسهر على تحقيق إصلاح ديمقراطي للتعليم وتنمية البحث وإعادة النظر في ميزانية التعليم وترقية وضعية الأستاذ. وقد أدت هذه الوضعية إلى عرقلة وظيفة الأساتذة باعتبارهم باحثين بالدرجة الأولى وبقيت الصراعات حتى سنة 1975 إلى أن حمل الميثاق فكرة قانون أساسي خاص بالجامعة يقوم على المواد التي تؤكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وقد أنشئ في هذا صدد مشروع سنة 1979 و صودق عليه لكنه ما فتئ أن نسي بعد وفاة الرئيس «هواري بومدين».⁽⁹⁾

فترة الثمانينات

عرفت هذه الفترة استمرار في عمليات الإصلاح السابقة وظهرت معطيات جديدة، كتراجع الديناميكية السياسية للتيار الطلابي الذي لم يعد قويا كما كان، إضافة إلى العدد المتزايد للطلبة كما أخذت أغلب التخصصات التكوين تتعرض منذ سنة 1980 للتعديل والمراجعة بإعادة صياغة محتويات التعليم والإعداد الملموس لآفاق البحث العلمي والمساهمة في بحث تراثنا الثقافي،⁽¹⁰⁾ بهدف الاحتكاك الحيوي مع الواقع الذي يعتبر أفضل نقد للنظريات المجردة، فعوض الاقتصاد على تحصيل المعلومات، استوجب إعادة النظر في البنيات التعليمية لاكتساب طريقة عقلانية في التفكير حتى تفهم وتساير التغيرات الجديدة، بتغيير النظام التقليدي للتعليم المعتمد على المحاضرات حتى تصطبغ بنقاشات متفاعلة.

وابتداء منذ سنة 1983 التفكير في إقامة علاقات بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات النشاطات الاجتماعية والاقتصادية،

أي بين التكوين والشغل من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- إخضاع الدراسات لنظام المقاييس حتى تسمح للجامعة بتكييف تكوين الإطارات الجديدة المقدمة للمجتمع

- تحديد الطرق التربوية ونظام الامتحانات والتوجيه

- إدماج الإطار أثناء تكوينه داخل المجتمع الجزائري بجزارة البرنامج.⁽¹¹⁾

ومن خلال اعتبار التعليم العالي المقوم الأساسي لتقدم

المطروحة وإذا ما تأملنا في نتائج الإصلاحات مقارنة مع الأهداف التي وضعتها الجامعة لنفسها نجد:

- الهدف الأول: الخاص بتحقيق تكوين عالي علمي ومهني للمتخرجين لم يأخذ بعين الاعتبار حيث يتخرج الآلاف من الطلبة سنويا ويعانون مشكل البطالة لعدم وجود هياكل اقتصادية تستوعبهم.

- الهدف الثاني: المتعلق بخلق نخبة تسيير المجتمع لم يحقق أيضا فحتى إن وجدت هذه الأخيرة فهي مهمشة وتبقى أعمالها حبيسة المكتبات والأرشيف.

- الهدف الثالث: المتعلق بدور الجامعة في تنظيم التغيير الحاصل داخل المجتمع فهي لم ترقى إلى هذا المستوى فللتغيير عوامل داخلية كالعامل الديمغرافي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. وأخرى خارجية كالنظام الدولي الجديد واقتصاد السوق، حيث ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تفعيل وتيرة التغيير في حين بقيت الجامعة مهمشة ومنعزلة عن تنظيم هذا التغيير وعجزت على مواكبته، وبهذا نجد أن الجامعة الجزائرية تطرح مشكل النوعية الإنتاجية في احترام الاختيارات الذاتية للمجتمع، فقد زادت اهتماماتها بالكم من حيث «عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين وعدد المراكز الجامعية المفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية ما تنتجه، ولا بالنتائج السلبية ذات التأثير الدائم على مستوى الاقتصاد الوطني فقد عجزت على أن تكون إجرائية فما الفائدة من تخريج آلاف الطلبة إن لم يسمح لهم تكوينهم الذي كلفهم الكثير أن يعملوا بطريقة مجدية وذات مردود من أجل المجتمع ...

كما نجد أن الجامعة الجزائرية تعاني من الهوة القائمة بين الخطاب الرسمي والواقع حيث دخلت متاهة الإيديولوجيات السياسية والتحزبات الجهوية والبيروقراطية. ولاستعادة مكانتها العلمية عليها الخروج من هذه المتاهات لتحتل المكانة التي تستحقها في مجتمعها من خلال تحقيق معادلة التوازن في نسق البحث العلمي وربطه بالأنساق الاجتماعية الأخرى»⁽¹⁵⁾.

ثانيا: البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين الأكاديمية والواقع الاجتماعي: تنقسم مؤسسات البحث العلمي إلى عدة أنواع فمنها المؤسسات العلمية الحكومية ومنها الاقتصادية ومنها المؤسسات العلمية الخيرية كتلك الموجودة في الجامعات المتقدمة.⁽¹⁶⁾

لكن ستقتصر هذه المداخل على البحث في إطار المؤسسة الجامعية لأنها تعتبر البيئة العلمية المناسبة للتوسع في المعرفة، حيث نجد أن البحث العلمي ضروري لأية المؤسسة جامعية لأنه يساعد على تحسين نوعية التعليم ولا يمكن أن نطلق اسم جامعة على أية مؤسسة ثقافية إن لم يكن البحث العلمي فيها يسير إلى جانب العملية التعليمية، فالجامعات لا تستكمل صفاتها المميزة والأساسية إلا بالدراسات العليا المتجسدة في البحوث العلمية.⁽¹⁷⁾

مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر

عرف البحث العلمي في الجزائر مراحل تطور جذرية وسريعة، بدأت بعد الاستقلال وقد حضي هذا المجال بمكانة هامة في التنمية من خلال الميثاق الوطني الذي نص على تشجيع وتطوير البحث العلمي، لا سيما البحوث التي تعالج المشاكل الواقعية للمجتمع الجزائري، حيث مر بالمراحل التالية: (18)

المرحلة الأولى 1962-1972

لم تملك الجزائر في بداية هذه الفترة السياسية جدية، وعرفت سنة 1963 عقد شراكه جزائرية فرنسية على شكل هيئة تعاون علمي (OCS) تتميز بالاستقلالية المادية والمعنوية، وتشرف على بعض مؤسسات البحث التي خلفها الاستعمار، وقامت بإنشاء مراكز أخرى.

المرحلة الثانية 1973-198

حلت الهيئة السابقة الذكر سنة 1973 بسبب تأميم الجامعة والبحث العلمي بانطلاق مشروع الجزائر، و في نفس السنة أنشأت الهيئة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) بقرار من المجلس الوطني للبحث العلمي الذي تم إنشاؤه في نفس السنة للقيام بوظيفة استشارية وقد بلغ عدد مراكز هذه الهيئة 12 مركز، ومن بين أهدافها:

- الإشراف على مراكز البحث المختلفة والتنسيق بينها.
 - تكوين الإطارات القادرة على البحث في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث
 - جمع المعلومات العلمية والتقنية ونشرها في النشطة الدولية في مجال البحث العلمي.⁽¹⁹⁾
- وحلت هذه الهيئة عام 1938.

المرحلة الثالثة

تأسس سنة 1982 المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني بعد انعقاد المؤتمر الوطني، وتم وضع الهيكل الدائم له مما أفرز ثلاث بنى جديدة بمهام قطاعية، بين قطاعية وإستراتيجية.⁽²⁰⁾

المرحلة الرابعة

في هذه المرحلة بدا حتميا على الجامعة أن تقوم بدورها في التحديات الجديدة كالعولمة والنظام الدولي الجديد واقتصاد السوق، لذا حولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة التعليم العالي على شكل كتابة للدولة سنة 1992

حيث ظهر للوجود جهازين هما:

- مجلس وطني للبحث العلمي والتقني
- لجان بين القطاعات، لترقية وتوجيه وتقييم البحث العلمي

المرحلة الخامسة 1993

تم في هذه المرحلة حل كتابة الدولة للبحث بعد عام من إسناد المهمة لها، وتم التكفل بالبحث من طرف وزارة التعليم العالي والحث العلمي التي غيرت فلسفة الحث كليا من خلال التحديد المسبق للأهداف حسب متطلبات الواقع الاقتصادية والاجتماعية ثم نشرها على وحدات البحث وقد تم تجديد 17 برنامج وطني للبحث في ثلاثين مجال، آخرها وضع للفترة الخماسية 1998-2002 وهذا ما أدى إلى وضع وكالتين للبحث عام 1995، وهي الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة. وفي عام 1999 أنشأت ملحقات لهاتين الوكالتين في العديد من الولايات وتسيير ملحقة الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي من طرف رئيس الملاحق الذي يتم تعيينه من طرف الوزير. ومن خلال عرض هذه المراحل نلاحظ نوع من التذبذب وعدم التواصل لأن سياسة البحث العلمي عرفت منذ الاستقلال تحولات غيرمكتملة من حيث الهياكل والأجهزة المنظمة والمقيمة للبحث التي كانت تنشأ وتحل قبل الوصول إلى نتائج ملموسة، فالتنظيمات والوصايا على البحث العلمي كانت كثيرة إلى أن استقرت الوصاية عند وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبهذا نستنتج أن:

- سياسة البحث العلمي في الجزائر مرت بمراحل من التذبذب واللااستقرار انعكس ذلك على مؤسسات البحث بما فيها الجامعة.

- كما أن الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عاشت جملة من التناقضات والصراعات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فعرفت المشاكل البيداغوجية والهيكلية ومشكل التكوين والتأطير العلمي، مشكل التعريب، مما انعكس سلبا على أهدافها في خلق نخبة مثقفة. وبهذا مازالت مهمشة، عاجزة عن تنظيم التغيير الحاصل في المجتمع، لا من حيث التعليم ولا من حيث البحث الذي سُرّ بأمنامات بيروقراطية وعرف سياسة متذبذبة كما أشرنا إليه سابقا، إضافة إلى النقص في عدد الباحثين المؤهلين لتنفيذ مشاريع البحث الوطنية. إضافة إلى:

مشاكل متعلقة بغياب الإرادة السياسية

- عدم وجود سياسة واضحة تهتم بترقية و تسيير قطاع البحث في هذا المجال.
- غياب التنظيم والتنسيق بين مؤسسات البحث، وهشاشة المكانة القانونية، مع عدم احترام القانون في الكثير من

مؤسسات البحث.

- غلبة الطابع الإداري البيروقراطي وضعف التخطيط وعدم وضوح إستراتيجيته وأهدافه.
- عدم اهتمام السلطات بترقية مكانة الباحث على غرار ما تقدمه للسياسي والإداري.

مشاكل فاصلة بتمويل البحوث

- ميزانية البحوث لا تغطي تكاليف البحث مما يؤدي إلى:
- صعوبة التنقل وضآلة المنح والأجور الخاصة بالبحث.
- قلة المنح القصيرة المدى التي تساعد الباحثين على إعادة هيكلة معارفهم.
- ندرة المراجع الحديثة و قلة الاشتراكات في المجلات العلمية المتخصصة.

مشاكل فاصلة بالتأطير العلمي الجاد

- قلة المتابعة لمشاريع البحث.
- غياب التأطير العلمي الكفاء، فالمؤطرون لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة.
- غياب عنصر التقييم والتثمين، وتبقى الأبحاث حبيسة الأدرج مما يشير إلى المجالس العلمية التي لا تعرف حدودا لصلاحياتها.
- غياب مركز وطني للتقييم في هذا المجال.

مشاكل فاصلة بمكانة الباحث العلمية والمهنية

حيث يعاني الباحث من غياب المكانة القانونية التي تسهل من استثمار قدراته وملكاته العلمية ويعيش مهمشا، غير معترف به من طرف السلطة والمجتمع لانعدام ثقافة البحث مما يدفع بالعديد من الباحثين إلى الهجرة. إذن نستنتج أن دور التعليم العلي والبحث العلمي في المجتمع الجزائري لم يرق إلى مستوى الفعل الاجتماعي، لأنه بعيد عن تغيير أو تعديل المحيط المادي والاجتماعي، كما أنه لا يزال بعيدا عن خلق حركة اجتماعية تجدد المؤسسات وشبكة العلاقات الاجتماعية وتعيد النظر في الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، مما يؤكد أن هذا المجال مهدد من الداخل والخارج، وإن لم يعيد النظر في إستراتيجيته وأهدافه وفي تنظيم عناصره سيفقد مكانته في المجتمع.

ثالثا: الهندسة الجديدة للتعليم العالي (LMD) بين احتياجات المجتمع الجزائري وتحديات العولمة:

لم يعد تنظيم الدروس بالطريقة الحالية مناسبة، فبعض المضامين البيداغوجية لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السوسيو-اقتصادية التي يمر بها مجتمعنا في الآونة الأخيرة لاسيما في الوقت الذي أصبح فيه التوجه العالمي يعمل على

تنويع أوجه التكوين بالتكيف مع الحقائق التي تفرزها العولمة والتطور التكنولوجي. حيث يُترجم هذا من خلال البرامج البيداغوجية المُراجعة في كل عشرية على الأقل، ومن خلال التكوين الأكثر قصرا في المدة حسب الإمكان. واعتمد الإتحاد الأوربي مؤخرا برنامجا باكالوريا+3، وبكالوريا+5، وبكالوريا+8 (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي يترجم الاتجاه الأنجلوسكسوني ويُمكن من تدويل الشهادات، وبهذا يسهل تنقل الأفراد عبر تجانس الشهادات⁽²¹⁾ ومن هذا المنطلق توجب على الجامعة الجزائرية إتباع مثل هذا التوجه واعتماد مثل هذه الهندسة في التعليم بتحديث البرامج البيداغوجية.

واعتمادا على توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التعليمي بتطبيق توجيهات مجلس الوزراء (في 20 أفريل 2002) وبرنامج الحكومة فيما يتعلق بالقطاع، قرر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وضع فريق عمل مكلف بإصلاحات التعليم العالي من خلا هندسات جديدة للتعليم وتحديث البرامج البيداغوجية، بهدف إيجاد أحسن الإقترابات في مجال تطبيق القرارات والتوصيات المتخذة والمرسلة إلى مختلف المستويات، وبالتوازي يتسع الحوار ليشمل مجموع العائلة الجامعية و القطاعات التي يهَمها الأمر بطريقة مباشرة (وزارة الصحة، التكوين المهني...، المجتمعات الخبيرة والسوسيو مهنية...).

رابعاً: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين المحلية والعالمية: من خلال تتبع وضعية نسق التعليم العالي والبحث العلمي نجد أنه يعرف حالة لا وظيفية، سواء في الجانب التركيبي والتنظيمي للمؤسسات وكذا في المستوى البيداغوجي والعلمي للتكوين المقدم. وسواء في مجال استقبال، توجيه و تزايد الطلبة أوفي مجال الشهادات، التأطير والتأهيل المهني، أوفي مجال المناخ الخاص بالبحث العلمي. ومن هنا تتضح ضرورة الإصلاحات في مستوى هندسة التكوينات، المضامين البيداغوجية لمختلف هذه السيرورات، التنظيم البيداغوجي، أنظمة التوجيه، تقييم تزايد أعداد الطلبة، تنظيم وتسيير مختلف التركيبات البيداغوجية والبحثية، حيث تمثل هذه المحاور أساس الإصلاحات الجديدة.⁽²²⁾

إذن يعتبر هذا الإصلاح ضرورة في نظام التعليم العالي والبحث العلمي لإخراج الجامعة الخ من الأزمنة التي تمر بها منذ إنشائها حتى يومنا هذا، على المستويات البيداغوجية العلمية، الموارد البشرية والمادية والهيئات التي تسمح لها بالإجابة على توقعات المجتمع من خلال التساؤل حول النسق الدولي للتعليم العالي. مع اعد تأكيد هذا الأصلاح على المبادئ الأساسية لمهام الجامعة الجزائرية المعبر عنها بـ:

- ضمان تكوين ذو نوعية

- التكفل بالإجابة على الطلب الأج الشرعي فيما يخص الالتحاق بالتعليم العالي.

- تحقيق تطابق فعلي مع المحيط السوسيوثقافي بتطوير التفاعلات المحتملة بين الجامعة والعلم الذي يحيط بها.

- تطوير ميكانيزمات التكيف المتواصل في تطوير المهن.

- تشجيع وتنويع الشراكة الدولية بصيغ عميقة. ومن خلال هذه الصيغة العامة تستطيع الجامعة الجزائرية توفير تكوين ذو نوعية من أجل أحسن التكيفات المهنية، والتكوين للجميع طوال فترة الحياة، مع استقلال المؤسسات الجامعية وانفتاحها على العالم.

ومن خلال تطبيقها للهندسة الجديدة المقترحة تأخذ وجهاتها بالنسبة لأغلب المجتمعات المتقدمة مما يجعلها في وضعية سهلة للتبادلات الضرورية في المستوى الجامعي، مع تدعيم حركية الشهادات، وتطوير الشركة والاعتراف المتبادل لها.

خاتمة

اليوم، وقد تغيرت الظروف عما كانت عليه سابقاً، لم نعد نقبل من التعليم العالي ما كنا نقبله منه بالأمس، فهو يواجه حالياً تحديات داخلية وخارجية.

تحديات داخلية من حيث وجوب تلاؤم برامجها الأكاديمية مع احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه حتى يكتسب هويته وانتمائه. فهو مطالب بتغيير وتطوير دوره الوظيفي في خدمة المجتمع، فقد أصبح المستوى الجامعي مطلباً حيوياً للمثقف المتفاعل مع متغيرات مجتمعه، مما يستوجب تهديم الحواجز بين وحدة المعرفة على تنوع التخصصات، حاملة الأساسيات النظرية والعملية، وتقديمها بأساليب تعليمية حديثة بحيث لا تقتصر على المحاضرات فقط التي تنقل المعلومات الجاهزة، في حين أنه ظهرت اليوم أساليب جديدة، كحلقات المناقشة، وفرق البحث الموجه، وورشات العمل والاختبارات المعملية، كما تنوعت أساليب التقويم التي تستهدف العلاج والتطوير والتوجيه والإرشاد، وسقطت ثقافة الذاكرة وامتحاناتها التقليدية التي لم تكن تقيس سوى الحفظ والاستظهار⁽²³⁾

كما يواجه تحديات خارجية من حيث الاتجاهات العالمية الجديدة المفروضة في هذا المجال حتى يواكب التطور العلمي والتكنولوجي. إذن التفاعل بين التعليم العالي والعوامل المؤثرة فيه يحتم عليه أن يتساءل باستمرار عن وجوده وغاياته و وظيفته ممتحناً بذلك طرقه وأساليبه للتأكد من تلبيته للواجبات الملقاة عليه والمسؤوليات الجديدة التي تفرضها قوى التطور. فلم يعد التعليم الجامعي عملية تلقين، وإنما عملية تكوين يهتم بالقدرات بقصد التوظيف، مما جعله يتسم بأهداف مفاهيمية وإنتاجية لتنمية المهارات المعرفية والعلمية، فالجامعة لا تأخذ معناها إلا إذا عكست الواقع الذي يعرفه المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي المرأة العاكسة لجوانبه، والمخبر الكفيل بتحليل ممارساته وحل تناقضاته المختلفة.



- قائمة المراجع:
- (1) - ناصر الدين الأسد، الجامعة البحث العلمي والتنمية سياسات البحث العلمي، المغرب: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1989، ص 8.
- (2) - مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 157.
- (3) - Alain. Touraine, Université et société aux états unis. Paris : édition du seuil, 1972, pp7-8.
- (4) - Ibid, pp 21-40. Djamel. Labidi, Sciences et pouvoir en Algérie de l'indépendance au premier plan de la recherche scientifique 1962-1974. tome 1, Alger : OPU, 1992, pp 120, 128, 132.
- (5) - أحمد طيب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972). ترجمة حفيظ بن عيسى، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 50.
- (6) - نفس المرجع، ص 51.
- (7) - Nacer. Bourenane, "Enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie Revue du CREAD, n°16, 4ème trimestre, 1988, p123.
- (8) - Djamel. Labidi, Op.cit, p132.
- (9) - Djalil جامعة الجزائر للمدرسين والطلّاب، الجزائر: جامعة الجزائر، السنة 1996.
- (10) - مراد بن كشور، نحو الجامعة الجزائرية تاملات حول مخطط جامعي. ترجمة عاتكة أتيب بامية، الجزائر: د.ج.ج، 1981، ص 19.
- (11) - نفس المرجع، ص 5.
- (12) - Paul. Balta, Claudine. Ruleau, Le grand Maghreb de l'indépendance à l'an 2000. (l'Algérie une revanche sur l'histoire). Paris : Ed la découverte, Alger : Ed laphonic, 1990, p87.
- (13) - وثيقة المجلس الأعلى للتربية. تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث - العلمي في برنامج الحكومة. 1997، ص 9-12.
- (14) - Aissa. Kadri, Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Thèse Doctorat, vol 1, Paris : EHESS, 3 avril 1992, p257.
- (15) - Lies. Mairi, Faut-il fermer l'université ? Alger : ENAL, 1994, p20.
- (16) - غازي عناية، إعداد البحث العلمي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه). بيروت: دار الجيل، 1992، ص 14.
- (17) - عادل عوض، التعليم العالي والبحث العلمي، مشاكل الباحث العربي. مجلة الوحدة، العدد 72، 1990، ص 71.
- (18) - المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، التعليم العالي والبحث العلمي واقعاً وتطوراً. الجزائر 19-16 ماي 1996.
- (19) - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي. تونس، 1986، ص 56.
- (20) - نفس المرجع، ص 5.
- (21) - République Algérienne Démocratique et populaire, MESRS, Le cabinet: conférence régionale d'Oran. Journée d'étude sur les réformes de l'enseignement supérieur: nouvelles architectures de enseignement et actualisation des programmes pédagogiques, Oran ENSET, 16-12-2002, pp 2,3.
- (22) - République Algérienne Démocratique et populaire, MESRS, dossier « Réformes des enseignements supérieurs, nouvelle architecture des formations basées sur le dispositif licence, master, doctorat, décembre 2003, p 6.
- (23) - عبد الله جمعة الكبيسي، جامعة قطر، النشأة والتطور. قطر: جامعة قطر، 1990، ص 176.